في جلسة البرلمان المنعقدة أمس :

إقرار عقد جلسة استثنائية بحضور الحكومة للوقوف أمام الأوضاع في البلاد

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب عقد جلسة استثنائية يحضرها رئيس وأعضاء الحكومة ، وذلك للوقوف أمام الأوضاع العامة التي تشهدها الساحة الوطنية ، وسيعقد المجلس هذه الجلسة الاستثنائية خلال فترة انعقاده الحالية .

وأتخذ المجلس هذا القرار في جلسته أمس برئاسة يحيى الراعي ، رئيس المجلس حيث أكد على أهمية عقد هذه الجلسة وذلك استشعاراً من المجلس بمسؤوليته الوطنية وانطلاقا من حرصه على المسؤولية التضامنية والتكاملية مع الحكومة وبما يعزز من عملية الاستقرار وتطوير النجاحات والمنجزات ، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة الجارية بالبلاد في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

استكمال استعراض تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة بشأن قانون الجرائم والعقوبات

من جهة ثانية استكمل المجلس استعراض تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية عن القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات وأرجأ البدء في مناقشته إلى جلسة أخرى.

وكانت لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية قد عرفت في تقريرها عقوبة الشروع في الجريمة بان يعاقب على الشروع دائما ولا تزيد العقوبة عن نصف الحد الأقصى المقرر للجريمة التامة الا إذا نص القانون على خلاف ذلك ، وإذا كانت عقوبة الجريمة التامة هي الإعدام أو القطع أو الجلد تكون عقوبة الشروع الحبس الذي لا يزيد على خمس سنوات دون ان يخل ذلك بحق المجني عليه في الدية والارش أو القصاص فيما دون النفس وتسري على الشروع الأحكام الخاصة بالعقوبات التكميلية المقررة للجريمة التامة.

وتضمن تقرير اللجنة تعريفات لعدد من المفاهيم ومنها: (المباشر) حيث عرف بأنه الذي حقق بفعله عناصر الجريمة منفردا أو مع غيره سواء وقعت أفعال المباشر عمدا أم خطأ ، فيما تم تعريف (المتسبب) بمن يضع سببا من شأنه ان يحقق الجريمة عمدا أو خطأ بحسن نية ، فيكون واضع السبب هو فاعل الجريمة ، ويكون على مستخدم السبب أو ناقله بحسن نية شيء ويعتبر الفاعل بالواسطة متسببا وهو الذي يحمل على ارتكاب الجريمة منفذا حسن النية أو عديم المسؤولية.

وفي تعريفها لـ (الممالئ) ، فهو من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة وحضر إلى مكان ارتكابها وقت التنفيذ مستعدا لان ينفذها غير انه لم ينفذ من أفعال الجريمة شيئا اكتفاء بتنفيذ غيره، أما (المحرض): فهو من يغري الفاعل على ارتكاب جريمة ، و(المساعد) فقد تم تعريفه بأنه من يقدم للفاعل مساعدة تبعية بقصد ارتكاب الجريمة سواء كانت هذه المساعدة سابقة على التنفيذ أم معاصرة له أو لاحقة متى كان الاتفاق عليها قبل ارتكاب الجريمة، في حين المساعدة اللاحقة التي لم يتفق عليها قبل ارتكاب الجريمة كالإخفاء فيعاقب عليها كجريمة مستقلة.

كما عرفت (المتآمر): هو من يتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة ثم لم يحضر للمشاركة في تنفيذها وتشترط لمعاقبة هؤلاء ان يبدأ الفاعل في التنفيذ بناء على ذلك ما لم ينص القانون على خلافه.

وبالنسبة للمباشرة والمتسبب بالعقوبة المقررة للجريمة سواء كانت قصاصا أم دية أو حدا أو تعزيرا ، ويعاقب المتمالئ في الجرائم التعزيرية بالعقوبة المقررة للمباشر، ويعاقب في جرائم الحدود والقصاص بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ويعاقب المحرض والمساعد والمتآمر في الجرائم التعزيرية بما لا يزيد على نصف الحد الأقصى المقرر للمباشر مالم يقض هذا القانون بخلاف ذلك ، ويعاقب في جرائم الحدود والقصاص بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات.

كما عرفت اللجنة في تقريرها الظروف العينية المخففة والمشددة وانه لا يسأل عن الظروف إلا من علم بها ولا تأثير للأحوال والظروف الشخصية إلا بالنسبة من توافرت لديه سواء كانت نافية أم مخففة أو مشددة للمسئولية أو مانعة من العقاب.

وبشأن استعمال الحق وأداء الواجب أفادت اللجنة في تقريرها انه لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشرع والقانون أو قياما بواجب يفرضانه أو استعمالا لسلطة يخولانه.

وعن الدفاع الشرعي اوضحت ان حالة الدفاع الشرعي تقوم إذا واجه المدافع خطرا حالا من جريمة على نفسه أو عرضه أو ماله أو نفس الغير أو عرضه أو ماله ، وكان من المتعذر عليه الالتجاء إلى السلطات العامة لاتقاء هذا الخطر في الوقت المناسب ويجوز للمدافع عندئذ ان يدفع الخطر بما يلزم لرده وبالوسيلة المناسبة.

حضر جلسة مجلس النواب الاخ خالد عبدالوهاب الشريف وزير شئون مجلسي النواب والشورى وقد استهلها المجلس باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى

إلى المناضلين سلمياً

فيصل الصوفي

الحراك السلمي يطلق الآن على شيء له أسم ووصف مختلفين.. فهو ليس سلمياً، والذين يطلقون عليه هذا الوصف يسمون الأشياء بغير أسمائها ويصرون على سلب الكلمات معانيها.. المناضل نضالاً سلمياً لا يرمي القنابل وسط جمع من المواطنين.. ولا يطلق النار على الشرطة.. والمناضل السلمي لا يحمل سلاحاً في الأصل.. والأحزاب التي تدعي أنها تنظم فعاليات جماهيرية وسلمية يجب عليها أن تجري مصالحة بين أقوالها وأفعالها.

النضال السلمي هو أسلوب دعاة الديمقراطية والمجتمع المدني وسيادة القانون والمواطنة والسلم الاجتماعي والحداثة والتغيير إلى الأفضل.

ليس من النضال السلمي في شيء إثارة العصبيات وإحياء مساحات من مظاهر التخلف.. ليس من النضال السلمي في شيء توظيف الحوادث الجنائية لإنعاش مشاعر الفئوية والتفرقة والكراهية وليس من النضال السلمي في شيء استثمار المآسي الإنسانية ودماء الضحايا والموتى والمتاجرة بها في سوق السياسة .

النضال السلمي والحراك السلمي شيء آخر غير التحريض على الخروج على القانون والاعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

الحراك السلمي أو النضال السلمي ليس مجرد رغبة.. ولا هو مناطحة لطواحين الهواء ولا شغل أوقات فراغ.. إنه يكون واجباً عندما تتوافر دواعيه.. ولكنه يغدو ضرباً من العبث والفوضى عندما لا تتوفر موجباته.. ومعظم هؤلاء الأفراد والأحزاب الذين يتداولون عبارة « الحراك السلمي « يتوهمون ويصطنعون مواقف لتبرير نشاطهم ويتحدثون عن متاعب لا وجود لها، والسند الوحيد لديهم هو المعاناة المعيشية التي تطال كثيراً من السكان، ولكن استخدام مثل هذه المعاناة بهذه الطريقة هو خيانة لقضايا الناس.. فالمتاعب والمعاناة والمشكلات توجب على جميع الحريصين والداعمين والساعين للتخلص من أثقالها أن يسلكوا الطريق الصحيح.. أن يقدموا رؤية.. حلاً.. وأن يسهموا في تقديم علاج للمشاكل وليس استخدام هذه المشاكل لإنتاج مشاكل إضافية.

قيمتها 10 ملايين دولار

توقيع أربع اتفاقيات بين اليمن والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

صنعاء/ 14أكتوبر:

تم أمس التوقيع على أربعة مشاريع جديدة دفعةً واحدة، من قبل كلٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و وزارة التخطيط و التعاون الدولي و بعض الجهات ذات العلاقة.

و تنضوي تلك المشاريع الأربعة و التي تتمحور حول مجالاتٍ تنمويةٍ مختلفة، تحت نطاق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وجاء في بيان حصات علية صحيفة (14 أكتوبر) أن المشروع الأول هو مساعدةٌ مشتركةٌ للعمل الانتخابي، مقدمةٌ من قبل المفوضية الأوروبية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام (2008 – 2010). و بحسب المشروع، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المفوضية الأوروبية سيقدمان مساعدةٌ فنّية لتنمية قدرات المؤسسات الانتخابية في اليمن، بما فيها اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء. و يهدف المشروع إلى الرفع من قدرات اللجنة كي تتمكن من إدارة المراحل المتعددة للعملية الانتخابية. كما يهدف على المدى الطويل إلى مساعدة اليمن كي تجري انتخاباتٍ حرةٍ و نزيهة في الجولات الانتخابية القادمة، بحيث تعكس نتائجها إرادة الشعب. و تجدر الإشارة إلى أن أحد أهم مكونات هذا المشروع هو دعم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

الميزانية الإجمالية للمشروع هي 5.7 مليون دولار (حوالي 3.7) مليون يورو. تقدم منها المفوضية الأوروبية مبلغاً و قدره خمسة ملايين دولار (3.2 مليون يورو)، كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 700،000 دولار أمريكي.

وقع وثيقة المشروع كلٌ من: معالي الأستاذ/ عبد الكريم اسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية – وزير التخطيط و التعاون الدولي، السيد/ شايف الحسيني أمين عام اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء و الدكتور/ سيلفا راماشاندران الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة. حضر حفل التوقيع السيد/ ميكيلي سيرفون دروسو القائم بأعمال المفوضية الأوروبية بصنعاء.

على صعيدٍ آخر، يساهم المشروع الثاني في تحقيق هدف إيجاد طرق تنميةٍ مستدامة و منتظمة بشكلٍ جيد لأرخبيل سقطرى، لضمان حماية تنوعها الحيويّ الفريد. و يهدف المشروع إلى دعم و توجيه أنماط الإدارة الحيوية في العملية الحالية المسماة (لامركزية الحكم من أجل التنمية) في أرخبيل سقطرى. كما يهدف أيضاً على المدى الطويل إلى: دعم الحكم المحلي، أدوات التوجيه (Mainstrea-ing tools)، و تدعيم دور منظمات المجتمع المدني، تدعيم العمل الترويجي، و استغلال فوائد المحافظة على التنوع الحيوي لصالح أنماط الحياة المحلية. من الجدير بالذكر، أن هذا المشروع يأتي في وقتٍ "تجري فيه الاستعدادات للإعلان عن إدراج جزيرة سقطرى في قائمة التراث العالمي خلال اجتماع اليونيسكو (منظمة الأمم المتحدة للعلوم و الثقافة و التراث) و الذي سيعقد هذا الشهر في كندا" حسب ما أوردته صحيفة اليمن تايمز في عددها الصادر في 23 يونيو 2008: http://yementimes.com/article.shtml?i=1166&p=local&a=4.

الميزانية الإجمالية للمشروع تقدر بمليوني دولار أمريكي، حيث يساهم كلٌ من المرفق العالمي للبيئة (GEF) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمليون دولارٍ أمريكي لكلٍ منهما.

وقعّ الاتفاقية كلٌ من: معالي الأستاذ/ عبد الكريم اسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية – وزير التخطيط و التعاون الدولي، و الدكتور/ سيلفا راماشاندران الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة.

و يرمي المشروع الثالث إلى تشجيع النمو الاقتصادي لصالح الفقراء في البلد، بحيث يسعى إلى خلق تحالفٍ قوي من خلال عملية تنمويةٍ أقدر على دعم البنيةٍ التّحتية لقطاع الإقراض الأصغر في اليمن. فمن خلال الشراكة المباشرة مع صندوق التنمية الاجتماعي، سيعمل هذا المشروع على وضع أول شبكةٍ وطنيةٍ للإقراض الأصغر، بحيث ستكون مخزناً للمعلومات في هذا القطاع، كما ستسهل من عملية تبادل المعلومات و تحسين معايير الإقراض الصغير و معايير التنمية بين أعضائها. و سيساهم كذلك في استخدام الموارد بشكل أنجع و مستدام من أجل خلق فرص عمل و تنمية الإقراض الأصغر، و بذلك، فإنه سيرفع من فرص الحصول على خدمات ماليةٍ أكثر فاعلية و أفضل جودةً و أسهل من حيث طرق الحصول عليها للفقراء في اليمن، خاصةً النساء و الشباب.

الميزانية الإجمالية للمشروع هي مليون و نصف المليون دولار أمريكي، بحيث يتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق التنمية الاجتماعي بالمبلغ مناصفةً.

وقع الاتفاقية كلٌ من: معالي الأستاذ/ عبد الكريم اسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية – وزير التخطيط و التعاون الدولي – المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية و الدكتور/ سيلفا راماشاندران الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإنابة.

أما المشروع الرابع، فهو يهدف إلى تدعيم قدرات الإعلام و منظمات المجتمع المدني في الترويج لمبدأ الشفافية الإدارية. و يقدم المشروع مساعدةً فنّية للفئتين آنفتي الذكر لمساعدتهما على التشبيك و الرفع من سقف المعايير على المستوى المحلي من أجل تبادل المعلومات الموضوعية المستقلة المرتبطة بالشفافية و المحاسبة. و عليه، فإن أحد أكبر مكونات هذا المشروع هو دورات تدريبية للصحفيين، من الإعلام المكتوب (الجرائد و المجلات) لتدعيم قدراتهم بطريقةً أكثر مهنية و أكبر فاعلية. كما يهدف أيضاً إلى الرفع من مستوى وعي المنظمات غير الحكومية في اليمن في مفهوم الوصول إلى المعلومات و بناء قدراتهم في الموارد العامة لتقنيات الرقابة المحلية.

الميزانية الإجمالية للمشروع هي 400،000 دولار أمريكي. يقدم منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من موارده الأساسية، مبلغ 200،000 دولار، بينما يقدم الصندوق الاستئماني المخصص للحكم الديمقراطي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقية المبلغ.

هذا و قد حضر حفل التوقيع كلٌ من: سعادة الأستاذ/ هشام شرف، وكيل وزارة التخطيط و التعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي، و سعادة الأستاذ/ مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط و التعاون الدولي لقطاع التخطيط، و السيدة/ دينا عسّاف، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج، و مسئولون من الوزارات ذات العلاقة، و ممثلو منظمات المجتمع المدني و ممثلو المانحين و آخرون.

في ورشة عمل حول إدماج القضايا السكانية

الوزيرة دُمد: صندوق الضمان الاجتماعي يضم أكثر من مليون فقير

صنعاء/سبأ:

أكدت الدكتورة امة ا لرزاق علي دُمد ، وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ان صندوق الضمان الاجتماعي يضم اكثر من مليون حالة فقيرة يستفيد معها خمسة ملايين آخرين من المستفيدين عن بعد من اسر المكفولين في الصندوق ولدى افتتاحها ورشة العمل الخاصة بإدماج القضايا السكانية في قطاع الشئون الاجتماعية ، التي بدأت امس بصنعاء أشارت الوزيرة دُمد ، إلى أن الوزارة تسعى الى ايجاد قاعدة بيانات رسمية موحدة تسهم في وضع سياسات الحد من الفقر ومكافحته من خلال تنفيذ مسح وطني للفقر يشمل عدداً من المحافظات لبحث حالات الضمان المستحقة واعتماد حالات جديدة لأول مرة في اليمن لتوفير مؤشرات احصائية تسهم في مكافحة الفقر والقضاء على انعكاساته السلبية على مختلف النواحي الاجتماعية. وبينت الخطوات الجادة التي اتخذتها الوزارة لمساعدة الفقراء من خلال تنفيذ مشروع الإقراض الأبيض لاصحاب المشاريع الصغيرة من الفئات المستهدفة في(17) محافظة مما أثمر ايجاد مصادر كسب معيشية ايجابية لا تعتمد على المعونات التي تمنحها الوزارة بشكل اساسي كمصدر للدخل. منوهة بمخاطر الانفجار السكاني الذي يهدد خطط التنمية ويؤثر سلبا على الحراك الاقتصادي العام . كما القيت في افتتاح الورشة عدد من الكلمات من قبل الاخوة علي صالح عبدالله ، وكيل الوزارة لقطاع التنمية والدكتور احمد بورجي ، الأمين العام للمجلس الوطني للسكان و قيس الابهر، عن صندوق الامم المتحدة للسكان وعبد الملك التهامي ، عن الخبراء اشارت في مجملها الى اهمية الورشة في إيجاد عمل تكاملي بين مختلف الجهات المعنية والوزارة لنشر الوعي المجتمعي بأهمية القضايا السكانية التي تشير الإحصائيات الدولية والمحلية الى ان نسبة النمو في بلادنا 3 في المائة مقابل معدل تنمية معادل بـ3 في المائة ايضا اضافة الى ارتفاع مستوى الخصوبة 6ر02 في المائة، بما يشير الى ارتفاع المؤشرات السكانية وتأثيرها الآني والمستقبلي على مختلف المجالات وكذا خلق احتياجات خدمية ومجتمعية مضاعفة في ظل تزايد سكاني متلاحق. واكدت الكلمات على ضرورة ان يجسد المشاركون في الورشة رؤى موحدة وتنسيقية للعمل المشترك والخروج بتوصيات فاعلة تخدم القضايا السكانية . الورشة تنظمها الادارة العامة للمرأة والطفل (مكون السكان) في قطاع التنمية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة بمشاركة عدد من ممثلي الوزارات والجهات المهتمة بالقضايا السكانية وكوادر الوزارة وتناقش خلال 4 ايام عدة محاور تتعلق بتنظيم الأسرة والسكان والتنمية والنوع الاجتماعي والمرأة والسكان والزواج وشروطه ومسئولياته .